رئيس المجلس مرزوق الغانم مترئسا الاجتماع النيابي المفتوح في مكتب المجلس بحضور 25 نائبا

الرئيس الغانم ترأس اجتماعاً مفتوحاً بحضور 25 نائباً

مكتب المجلس بحث الحاجة إلى عقد جلسات تتعلق بـ «كورونا»

ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ
سلطان العبدان

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعا مفتوحا برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم وبحضور 25 نائبا. استعرض الاجتماع إمكانية عقد جلسات للمجلس في الفترة المقبلة وما هي القوانين والقضايا المزمع بحثها خلال تلك الجلسات، وفي حال رأت الأغلبية عقد جلسة تعرض الاقتراحات على مكتب المجلس وفق تفويض المجلس في الجلسة الماضية مع تحديد معايير الأولوية للبنود.

حضر الاجتماع إضافة الى الغانم أمين سر المجلس د.عودة الرويعي ومراقب المجلس نايف المرداس، والنواب عدنان عبدالصمد وسعدون حماد وماجد المطيري وفيصل الكندري ود.بدر الملا ود.عبدالكريم الكندري ويوسف الفضالة وخليل الصالح وعبدالوهاب البابطين وعمر الطبطبائي وخالد الشطي وعبدالله الكندري ومحمد الدلال ود.خليل عبدالله وخلف دميثير وأسامة الشاهين واحمد الفضل وصفاء الهاشم وعبدالله فهاد ورياض العدساني ومحمد الهدية ود.محمد الحويلة وامين عام المجلس علام الكندري.

وكان الغانم قال في تصريح صحافي في مجلس الأمة أمس الاول «هناك عدة آراء قد تكون مختلفة فأرغب في التشاور مع الزملاء النواب في هذا الاجتماع لنحدد إن كانت هناك حاجة لعقد جلسة نقر فيها بعض القوانين الطارئة والملحة وذات الصلة بالأزمة والتي لا تحتمل التأخير».

وذكر الغانم ان عمل اللجان البرلمانية لم يتوقف وان موظفي وموظفات الأمانة العامة تم إعطاؤهم العطلة بناء على توجيهات السلطات الصحية في البلاد.

وأضاف الغانم «توجيهاتي لرؤساء اللجان بالدعوة للاجتماعات والانتهاء من أكبر عدد ممكن من القوانين ليتسنى لنا في حال استئناف جلسات المجلس إقرار أكبر عدد ممكن من القوانين، خاصة أن اللجان مطابخ المجلس وهي التي يتم فيها النقاش فإذا خرج القانون من اللجنة وهو في حالة شبه اتفاق أو هناك حد أدنى من التوافق بين النواب وبين الحكومة، وهذا يسهل ويعجل في إقراره بالمجلس».

وذكر الغانم «اللجان مستمرة ولجان الميزانيات والمالية تجتمع واللجان الأخرى كثير منها يجتمع وأحث زملائي النواب على أن يجتمعوا وفق الإجراءات الاحترازية المنصوص عليها في التعاميم الواردة».

وأعرب الغانم عن شكره لموظفي الأمانة العامة على حضورهم بالحد الأدنى الضروري، مبينا انه لا يمكن أن تتم الاجتماعات دون وجودهم.

وذكر الغانم انه ثبت «يوم الجمعة الماضي» إصابة مصور في المجلس بڤيروس كورونا وتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة ويتم حاليا فحص كل من خالطهم وفق توجيهات وزارة الصحة.

وكان الغانم قد استهل تصريحه بالإعراب عن أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وإلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وإلى الشعب الكويتي وإلى أعضاء مجلس الأمة وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء بحلول شهر رمضان المبارك، قائلا «نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون قدوم خير وأن يقينا شر الوباء».

من جانب آخر، وفي نفس التصريح طالب الرئيس الغانم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بكشف اسم أي نائب يتوسط لتجار الإقامات أو غيرهم من المخالفين عبر توجيه رسالة للرئاسة ليتم عرضها بالجلسة في بند الرسائل، مؤكدا رفضه لكل ما يعرقل عملية كشف ومحاسبة تجار الإقامات. وقال الغانم «هناك موضوع في غاية الأهمية وهو موضوع تجار الإقامات الذي تحدثنا عنه قبل هذه الأزمة، ولكن هذه الأزمة كشفت الغطاء عن الكثير من الحالات وعن الوحوش البشرية التي تتاجر للأسف بالبشر».

وأضاف الغانم «من هذا المنبر أوجه رسالتي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والإخوة في الحكومة بصفة عامة، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح بصفة خاصة بأنه إن كان هناك أي نائب يتوسط لتجار الإقامات أو غيرهم من المخالفين، حيث يردنا أن هناك من يتوسط لتجار الإقامات من النواب، فإذا ثبت أن هذا الأمر صحيح فعلى وزير الداخلية أن يخاطبني برسالة رسمية موجهة لي وسأعرضها في بند الرسائل في مجلس الأمة».

وأكد الغانم انه من غير المقبول لأي شخص يفترض فيه أن يمثل الأمة وأن يشرع ويراقب أن يتوسط لتاجر إقامات ويحدد هو من المدان ومن البريء ويحاول عرقلة إحالة الملفات إلى النيابة.

وأعرب الغانم عن شكره لوزارة الداخلية ومنتسبيها على ما قاموا ويقومون به من كشف لهذه الجرائم وإحالة العديد من الملفات إلى النيابة، مضيفا «من المفترض أن يتم ذلك منذ فترة طويلة، لكن أن تبدأ متأخرا خير من ألا تبدأ».

وشدد الغانم على انه لا يمكن القبول بعرقلة هذه العملية من قبل كائن من كان حتى ولو كان نائبا، مضيفا «أطلب من الأخ وزير الداخلية أنه إذا كانت هناك حالات خاطبوا فيها نائب أو نواب حتى ولو لم يكن الوزير، لو خاطبوا أي قيادي في الداخلية فعلى الأخ الوزير أن يخاطبني رسميا، وسأعرض هذا الأمر على المجلس في بند الرسائل الواردة».

وأضاف «تصبح مسؤولية المجلس في اتخاذ إجراءات تجاه من يصرح بأنه ضد تجار الإقامات وفي الخفاء يحاول التوسط لبعض هؤلاء التجار لأنه له علاقة بهم أو شيء من هذا القبيل».

وذكر الغانم «من يثبت هذه الحقيقة من عدمها وزارة الداخلية، وعلى الوزير إن كان هناك نوع من هذه الحالات فليخاطبنا بشكل مباشر».

الغانم متوسطا د.عودة الرويعي ونايف المرداس وعبدالله فهاد

خالد الشطي واسامة الشاهين وخلف دميثير ود.خليل عبدالله ومحمد الدلال

عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين وخليل الصالح

الغانم يُهنئ نظراءه في نذرلاند وسيراليون بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الشيوخ في مملكة نذرلاند جان أنتونيو بروجين وإلى رئيسة مجلس النواب خديجة أريب، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية سيراليون عباس تشيرنور بوندو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

تصويت على أحد المقترحات

الدلال لوزير الخارجية: ما إجراءاتكم للتعامل مع الدول الممتنعة عن استقبال رعاياها؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الخارجية الشيخ د.أحمد الناصر قال في مقدمته: أصاب وباء ڤيروس كورونا كل الدول والمجتمعات وأدى إلى خلخلة وإنهاك الأنظمة القائمة وساهم في خلق مشاكل صحية ومالية واقتصادية واجتماعية كبيرة، ومن ابرز آثار انتشار الوباء ضعف أو غياب حركة التنقل بين الدول بسبب الوباء وصعوبة وصول الفرد الى وطنه وأهله وأرضه أو الالتقاء بأهله، كما أن من المشاكل التي نتجت أيضا صعوبة قيام الدول بتطبيق قوانينها في إبعاد أي فرد مخالف لقوانينها أو كان غير مرغوب به لاعتبارات قانونية، والمشكلة تكون اكبر في حال قيام دولة ما بالامتناع عن استقبال مواطنيها الراغبين في العودة، خاصة في حال ان الأجواء في بعض تلك الدول مفتوحة ولم تغلق مما تخلق معه مشاكل في العلاقات بين الكويت وتلك الدول أو تخلق مشاكل لمواطني تلك الدول وعدم استقرار ينعكس سلبا على المسيرة الحياتية للكويت وشعبها في ظل استمرار وباء ڤيروس كورونا. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما خطط وزارة الخارجية بعد التنسيق مع الأجهزة المختصة بالدول كوزارة الداخلية والطيران المدني وغيرها بشأن اجلاء من يرغب السفر الى وطنه أو المخالفين لقانون الإقامة من المقيمين على وجه التحديد من الجنسيات التالية: الجنسية الهندية، الجنسية المصرية، الجنسية البنغلاديشية، الجنسية الفلبينية، مع رجاء ذكر مواعيد الاجلاء وأعداد المتوقع إجلاؤهم خلال المدد المحددة.

2ـ هل توجد عقبات أو موانع أو صعوبات أو صور رفض صدرت من الدول (جمهورية الهند، جمهورية مصر العربية، جمهورية بنغلاديش، جمهورية الفلبين) منذ تاريخ 1 مارس 2020 حتى تاريخه بشأن استقبال رعاياها الراغبين في السفر لها والمقيمين حاليا في الكويت أو من المقيمين ولكن مخالفين لقانون الإقامة ويتطلب القانون إبعادهم وترفض تلك الدول استقبالهم، مع ذكر أسباب تلك الدول السابق ذكرها في وضع العقبات أو صور الرفض في استقبال رعاياها.

3ـ يرجى تزويدي بالمعلومات والبيانات من واقع رصد وزارة الخارجية أو الجهات المختصة بالكويت بشأن تعامل دول (جمهورية الهند، جمهورية مصر العربية، جمهورية بنغلاديش، جمهورية الفلبين) مع إجلاء رعاياها المقيمين في دول الخليج العربي أو على مستوى دول العالم وبالأخص أميركا وأوروبا بسبب وباء كورونا منذ 1 مارس 2020 حتى تاريخه، وهل امتناع أي من تلك الدول عن استقبال رعاياها من الكويت يعد حالة عامة كغيرها من الدول أو ان الكويت تعد حالة خاصة.

4ـ ما الخطوات والإجراءات التي قامت بها وزارة الخارجية للتعامل مع الدول السابق ذكرها والتي امتنعت عن استقبال رعاياها ومواطنيها، علما ان بعض تلك الدول فتحت أجواءها وقامت بإجلاء عدد كبير من رعاياها ومواطنيها من عدد من دول العالم وتم استثناء الكويت، وهو ما يعد تصرفا مخالفا وخارجا عن إطار العلاقات الإيجابية الثنائية بين الكويت وأي من تلك الدول السابق ذكرها، مع أهمية تزويدي بالخطوات القادمة للكويت في حال استمرار أي من تلك الدول برفض استقبال رعاياها دون مبرر قانوني سليم أو يتوافق مع العلاقات الدبلوماسية أو القانونية بين الكويت وأي من تلك الدول.

5ـ يرجى تزويدي بقائمة المساعدات (قروض، منح، إسقاط ديون، صور استثمار، مشاريع تنموية) قامت بها الكويت لدعم الدول التالية: (جمهورية الهند، جمهورية مصر العربية، جمهورية بنغلاديش، جمهورية الفلبين) منذ 1 يناير عام 1990 حتى تاريخه، مع رجاء الإفادة عن طبيعة العلاقة القائمة بشأن إقامة أو عدم إقامة أي من مواطني تلك الدول في الكويت في ظل العلاقة القائمة بين الكويت وأي من تلك الدول في ظل الدعم الذي تمنحه الكويت لأي من تلك الدول، وما الإيجابيات العائدة للكويت من صور الدعم السابقة أو القائمة لتكل الدول في حال استمرار قيام بعض تلك الدول برفض استقبال رعاياها الراغبين بالسفر أو المخالفين لقانون الإقامة، وذلك دون مبرر قانوني أو مقنع في هذا الشأن، وهل سينعكس ذلك على طبيعة العلاقات القائمة بين الكويت وتلك الدول على المستوى الدبلوماسي أو مستوى صور الدعم الذي تقدمه الكويت؟

محمد الدلال

دعا إلى إيفاء حقوقهم المادية وفقاً لقانون الحرب وأحكام ميدان القتال

الشطي لتكريم الأطباء والممرضين في الصفوف الأولى على دورهم البطولي

■ الأعداد المتصاعدة للإصابات بأعضاء الكادر الطبي تعني الصدق والإخلاص والإقدام والنزعة الفدائية التي لا تبالي بالحتوف

بدر السهيل

قال النائب خالد الشطي ان الدور البطولي الذي يقوم به الأطباء والممرضون وعموم الكادر الطبي، أشبه بالعمل الانتحاري.

وأضاف الشطي في تغريدات على حسابه الرسمي على تويتر «ولكن العمل الإنساني والأخلاقي والديني، الذي سجل للتاريخ وسطر درسا في التضحية والنبل والشهامة، هي الجهود الخفية التي يقوم بها هؤلاء الشرفاء، وهي أضعاف المعلنة أو التي تنكشف فيعرفها الناس وتبلغ الإعلام، فما خفي هنا حقا هو أعظم».

وذكر النائب خالد الشطي أن الأعداد المتصاعدة للإصابات في أعضاء الكادر الطبي، تعني الصدق والإخلاص والإقدام الذي يتملك هؤلاء، والنزعة الفدائية التي لا تبالي بالحتوف.

خالد الشطي

ودعا النائب خالد الشطي إلى توفير كل ما يحتاج إليه هؤلاء الشرفاء في مواجهتهم لهذا الوباء، مشددا على أنه بعد إيفاء هؤلاء حقوقهم المادية، التي يجب أن تحسب لهم وفقا لقانون الحرب وأحكام ميدان القتال فيجب على الدولة أن تكرمهم بأوسمة يفتخر بها أبناؤهم وأهلهم.

وطالب النائب خالد الشطي وزارة الصحة بألا تغفل، وهي منشغلة بمعالجة الأزمة، عن هذا الواجب الخطير، معربا عن ثقته في وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح في أن يضبط الأمر ويحكمه وألا تذهب حقوقهم في متاهات البيروقراطية والمحسوبية.